جامعة القاهرة

كلية الاعلام

قسم العلاقات العامة والاعلان

مشكلات ذوي الإعاقة في دولة الإمارات ودور وسائل الإعلام في نشرها

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه فى العلاقات العامة

إعداد

ابتسام محمد السويدي

إشراف

الأستـاذ الدكتــور/ سامـــي طايـــع

أستاذ العلاقات العامة والاعلان

كلية الاعلام- جامعة القاهرة

2015

فهرس المحتويات

الموضـــوع	الصفحـة
فهرس المحتويات	أ – ج
فهرس الجداول	د – و
مقدمة.....	1– 4
الفصل الأول **الهيكل الاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة**	5 – 30
تمهيد.....	6
النشأة التاريخية لدولة الإمارات العربية المتحدة.....	7 – 10
الهيكل السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدولة الإمارات.....	10– 24
الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الإمارات.....	25– 30
الفصل الثاني **الإعلام الإماراتي.. النشأة والتطور**	31 – 55
تمهيد.....	32
نشأة وسائل الإعلام وتطورها في دولة الإمارات.....	33 – 36
الإطار التنظيمي والقانوني لإعلام في الإمارات.....	36– 39
المؤسسات الإعلامة الاتحادية في دولة الإمارات.....	39– 55
الفصل الثالث **الخطوات المنهجية للدراسة**	56– 95
تمهيد.....	57
مشكلة الدراسة.....	57– 58
أهمية الدراسة.....	58– 59
أهداف الدراسة.....	59
الدراسات السابقة.....	59– 71

الإطار النظري للدراسة.....	71- 79
تساؤلات الدراسة.....	79- 80
فروض الدراسة.....	80
متغيرات الدراسة.....	80
الخطوات المنهجية للدراسة.....	80- 95
الفصل الرابع **نتائج المقابلة المتعمقة مع القائم بالاتصال والخبراء في مجال الإعاقة**	96- 114
تمهيد.....	97
النتائج العامة للمقابلة المتعمقة.....	97- 114
الفصل الخامس **نتائج الدراسة التحليلية** **لمعالجة صحيفتى الاتحاد والخليج لقضايا ذوي الإعاقة**	115- 133
تمهيد.....	116
نتائج الدراسة التحليلية لصحف الدراسة.....	117- 133
الفصل السادس **نتائج الدراسة الميدانية على ذوي الإعاقة**	134- 169
تمهيد.....	135
أولاً: النتائج العامة للدراسة الميدانية.....	136- 157
ثانياً: اختبار فروض الدراسة.....	158- 169
الفصل السابع **خاتمة الدراسة وتوصياتها**	170- 184
تمهيد.....	171- 173
تقييم القائم بالاتصال والخبراء لفعالية التناول الإعلامي لقضايا الإعاقة.....	173- 177
فاعلية المعالجة الصحفية لقضايا المعاقين.....	178- 180

تقييم ذوي الإعاقة لفعالية التناول الإعلامي لقضاياهم..... 180- 182
توصيات الدراسة..... 182- 184
ما تثيره الدراسة من بحوث مستقبلية..... 184
مراجع وملاحق الدراسة 185- 240
قائمة المراجع..... 186- 197
ملاحق الدراسة..... 198- 240

فهرس الجداول

جدول رقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الخصائص الديموجرافيّة للقائم بالاتصال والخبراء	82- 83
2	خصائص عينة الدراسة التحليلية	82
3	تقسيم ذوي الإعاقة عينة الدراسة حسب النوع	86
4	تقسيم ذوي الإعاقة عينة الدراسة وفقاً لمحل الاقامة	86
5	تقسيم ذوي الإعاقة عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي	86
6	تقسيم ذوي الإعاقة عينة الدراسة وفقاً لنوع الاعاقة	87
7	تقسيم ذوي الإعاقة عينة الدراسة وفقاً للفئات العمرية	87
8	أشكال معالجة الصحف الإماراتية لمشكلات ذوي الإعاقة في الإمارات	117
9	مصادر معالجة الصحف الإماراتية لمشكلات ذوي الإعاقة في الإمارات	118
10	القيم الإخبارية لمعالجة الصحف الإماراتية لمشكلات ذوي الإعاقة في الإمارات	120
11	طبيعة ومستوى تغطية الصحف الإماراتية لمشكلات ذوي الإعاقة في الإمارات	121
12	أهداف معالجة الصحف الإماراتية لمشكلات ذوي الإعاقة في الإمارات	123
13	مكان وقوع الحدث في معالجة الصحف الإماراتية لمشكلات ذوي الإعاقة في الإمارات	124
14	قضايا وموضوعات ذوي الإعاقة في الصحف الإماراتية	126-127
15	أطر معالجة الصحف الإماراتية لمشكلات ذوي الإعاقة في الإمارات	129
16	الجمهور المستهدف بمعالجة الصحف الإماراتية لمشكلات ذوي الإعاقة في الإمارات	130
17	وسائل الإبراز في معالجة الصحف الإماراتية لمشكلات ذوي الإعاقة في الإمارات	131
18	متابعة ذوي الإعاقة لقضايا المعاقين في وسائل الاعلام	136
19	معدلات متابعة ذوي الإعاقة لقضايا المعاقين في وسائل الاعلام	137
20	دوافع متابعة ذوي الإعاقة لقضايا المعاقين في وسائل الاعلام	138
21	وسائل الاعلام التي يتابعها ذوي الإعاقة لمتابعة قضايا المعاقين	139
22	أوقات متابعة ذوي الإعاقة لقضايا المعاقين في وسائل الاعلام	140
23	أماكن متابعة ذوي الإعاقة لقضايا المعاقين في وسائل الاعلام	141
24	قضايا ذوي الإعاقة التي يتابعونها في وسائل الاعلام	142

جدول رقم	عنوان الجدول	الصفحة
25	أنواع المواد الصحفية التي تجذب المبحوثين عند متابعة قضايا المعاقين بالصحف	144
26	أنواع الأشكال الإذاعية التي تجذب المبحوثين عند متابعة قضايا المعاقين بالراديو	145
27	أنواع المضامين التي تجذب المبحوثين عند متابعة قضايا المعاقين بالتليفزيون	146
28	أكثر الأماكن المرتبطة بقضايا المعاقين التي تهتم وسائل الإعلام بها	147
29	جوانب معالجة قضايا المعاقين التي يتابع المبحوثون من خلالها هذه القضايا	148
30	مصادر قضايا المعاقين التي يتابع المبحوثون من خلالها المعالجة الإعلامية	150
31	اتجاهات المبحوثين نحو المعالجة الإعلامية لقضايا المعاقين	153-152
32	ما تدفع إليه متابعة قضايا المعاقين في وسائل الإعلام	154
33	جوانب القصور في معالجة وسائل الإعلام لقضايا المعاقين	155
34	مقترحات المبحوثين لتطوير معالجة وسائل الإعلام لقضايا المعاقين	156
35	اختبار بيرسون لدلالة العلاقة بين معدل متابعة وسائل الاعلام واتجاهات المبحوثين نحو معالجة وسائل الاعلام لقضايا المعاقين	158
36	اختبار T. Test لمعنوية الفروق بين الذكور والإناث في معدل متابعة قضايا المعاقين في وسائل الاعلام	159
37	اختبار One- Way Anova لمعنوية الفروق بين المبحوثين من أماكن الإقامة المختلفة في معدل متابعة قضايا المعاقين في وسائل الاعلام	160
38	اختبار One- Way Anova لمعنوية الفروق بين المبحوثين من المستويات التعليمية في معدل متابعة قضايا المعاقين في وسائل الاعلام	161
39	اختبار One- Way Anova لمعنوية الفروق بين المبحوثين من أنواع الإعاقة المختلفة في معدل متابعة قضايا المعاقين في وسائل الاعلام	162
40	اختبار One- Way Anova لمعنوية الفروق بين المبحوثين من الفئات العمرية المختلفة في معدل متابعة قضايا المعاقين في وسائل الاعلام	163
41	اختبار T. Test لمعنوية الفروق بين الذكور والإناث في اتجاهات المبحوثين نحو المعالجة الإعلامية لقضايا المعاقين	164
42	اختبار One- Way Anova لمعنوية الفروق بين المبحوثين من أماكن الإقامة المختلفة في اتجاهات المبحوثين نحو المعالجة الإعلامية لقضايا المعاقين	165

جدول رقم	عنوان الجدول	الصفحة
43	اختبار One- Way Anova لمعنوية الفروق بين المبحوثين من المستويات التعليمية في اتجاهات المبحوثين نحو المعالجة الإعلامية لقضايا المعاقين	166
44	اختبار One- Way Anova لمعنوية الفروق بين المبحوثين من أنواع الإعاقة المختلفة في اتجاهات المبحوثين نحو المعالجة الإعلامية لقضايا المعاقين	167
45	اختبار One- Way Anova لمعنوية الفروق بين المبحوثين من الفئات العمرية المختلفة في اتجاهات المبحوثين نحو المعالجة الإعلامية لقضايا المعاقين	168

مقدمة

تتسابق المجتمعات فى وقتنا الحاضر فى مختلف المجالات لتحقيق التقدم والازدهار من خلال استثمار كافة ثرواتها وطاقاتها، وما من شك أن على رأس هذه الثروات هى الثروة البشرية، والتى لا توزن بحجمها أو عددها بقدر ما توزن بكفاءتها وإمكاناتها وقدراتها وتوجيه تلك القدرات إلى الميادين الملائمة لها، ولذلك يجب تولية الرعاية والاهتمام بتلك الثروة على اختلاف أنواعها وبخاصة المعاقين، وهو ما يحتاج إلى الجهد المضاعف والتكاتف المستمر بين العديد من الجهات لتحقيق مستوى مناسب لهم من التكيف والتوافق مع البيئة المحيطة بهم بما فيها من قيم ومعايير سلوكية، وذلك من منطلق أن تتاح الفرصة للمعاق ليحيا بين الآخرين حياة اجتماعية أساسها الفهم والقدرة على التعامل، ولن يتحقق ذلك إلا باستغلال قدراته وإمكاناته حتى يتقبل إعاقته ويتوافق معها، ومن ثم يمكن دفعه للمشاركة فى نواحى الحياة المختلفة.

ولقد نال مجال الإعاقة Handicapping اهتماماً بالغاً فى السنوات الأخيرة نتيجة للاقتناع المتزايد فى المجتمعات على كافة أشكالها بالقيمة الإنسانية التى ترى بأن المعاقين كغيرهم من أفراد المجتمع لهم الحق فى الحياة والاتصال والتفاعل الاجتماعى، كما أصبحت عناية المجتمع بالمعاقين معياراً للحكم على مدى تقدمه، خاصة بعد تركيز المجتمع الدولى على مشكلات وقضايا ذوى الاحتياجات الخاصة، وتعاون الهيئات والمؤسسات الدولية فى توفير التأهيل المناسب والرعاية اللازمة لهذه الفئات، بالإضافة إلى تقدم البحوث والدراسات فى مختلف الميادين لخدمة المعاقين ومساعدتهم فى التغلب على مشكلاتهم المزمنة، وبهذا يمكن تحويلهم من قوة وطاقة معطلة إلى قوة منتجة يستند دورها الاجتماعى إلى الفاعلية والإيجابية وليس إلى اللامبالاة والسلبية[1].

وفي ظل التطورات المتسارعة في مختلف حقول الاعلام والتي بات من الصعب معها القفز على المشكلات الحقيقية التي تواجه مجتمعاتنا العربية ومن بينها مشكلات "الفئات الخاصة" سواء تلك التي تصنف وفقاً للمنظور السسيولوجي أو وفقاً للمنظور الديموغرافي، ولعل من بين أهم تلك المشكلات والتي بدأت بالازدياد دون أن يستطيع أحد أن يوقفها "مشكلات الاعاقة" وانعكاساتها على المجتمع، خاصة وأن هذه الظاهرة أخذت تزداد في بلدان العالم الثالث وخاصة في بلداننا العربية، ورغم ذلك يجد الباحثون أن الاعلام العربي مازال عاجزاً عن إيلاء هذه الشريحة من المجتمع الاهتمام الكافي والمناسب مما استدعى الحاجة لتسليط الضوء على هذه الظاهرة ومدى انعكاسها في وسائل الاعلام[2].

([1]) كاظم، انجي، (٢٠٠٩)، ص ٢٠.

([2]) القرني، علي بن شويل، (٢٠٠٧)، ص ٣٤.

ونظراً للمشكلات المتعددة التي تواجه المعاقين على اختلاف نوع الإعاقة؛ فقد أولت دولة الإمارات العربية المتحدة عناية فائقة بمواطنيها من الفئات الخاصة، لذا عمدت إلى وضع الأسس والمنطلقات وإلى إقامة المشاريع والمؤسسات التي تعني بشؤون المعوقين وتعمل على تأهيلهم، فقد نص الدستور المؤقت للدولة في المادة (١٦) علـــــى أن يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ويحمي القصر وغيرهم من الاشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم بســـبب من الأسباب كالمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الإجبارية ويتولي مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم وصالح المجتمع.

كما أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية مبادرة "مدرسة الجميع" الهادفة إلى دمج ما نسبته ١٠٠% من الأطفال ذوي الإعاقة البصرية في التعليم الابتدائي العام، وتسعى وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع إدارة التربية الخاصة في وزارة التربية والتعليم إلى دمج المعاقين في مدارس التعلم العام، حيث بلغ عدد الطلاب المعاقين المدمجين في الفصول العادية (٣٩٤) طالباً، فيما بلغ عدد الملتحقين في فصول التربية الخاصة (١٣٩٨) طالباً. ويبلغ عدد الفصول الخاصة في مدارس التعليم العام (٢٠٥) صفاً دراسياً. وشهدت السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في الخدمات التربوية التي تقدم للأطفال ذوي الإعاقة الملتحقين في التعليم العام وذلك من ناحية توفير الكوادر التربوية والخدمات المساندة. كما أصدرت إدارة رعاية وتأهيل المعاقين مجلة الأطفال (كن صديقي)، والتي تستهدف الأطفال من المراحل التعليمية الدنيا، بهدف بناء اتجاهات إيجابية نحو الأشخاص المعاقين وتسهيل اندماجهم في مدارس التعليم العام. كما أنشأت مجلة "عالمي" والتي نبعت فكرتها من أهمية وجود إعلام متخصص للأشخاص ذوي الإعاقة يلبي الحاجة الملحة عند العاملين مع المعاقين وأولياء أمورهم، كون هناك ندرة في المجلات العلمية المتخصصة في مجال التربية الخاصة والخدمات المساندة على مستوى دولة الإمارات والدول العربية، حيث تهتم معظم هذه المجلات بالتغطيات الاخبارية لأنشطة وفعاليات مؤسسات ومراكز المعاقين، دون أن تأخذ المقالات والكتابات العلمية المتخصصة مساحة كافية فيها. كما أجرت اللجنة المنظمة لأسبوع الأصم في الإمارات دراسة حول (مستوى أداء الموظفين ذوي الإعاقة السمعية في أماكن العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة) حيث تم تطبيق الدراسة على الموظفين الصم وضعاف السمع في الدولة للوقوف على المشكلات التي تواجههم في أداء عملهم[٣].

([٣]) وزارة الشئون الاجتماعية، تقرير "ممارسات متميزة في تنفيذ المادة ١٩حول العيش المستقل والإدماج في المجتمع، والمادة ٢٤ حول الدمج التعليمي.

لكن الجهود التي تبذلها المؤسسات الاجتماعية بدولة الإمارات لابد أن تتضافر معها الجهود الإعلامية من جانب وسائل الإعلام المختلفة المطبوعة والمسموعة والمرئية والإلكترونية لدعم هذه الجهود بتغطية أخبار المعاقين ونشر المشكلات التي تعوق مسار الحياة الطبيعة لهم في المجتمع وعرضها على متخذي القرار وتوضيح سبل حل هذه المشكلات. ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة حول مشكلات ذوي الإعاقة في دولة الإمارات ودور الإعلام في نشرها.

وتنبع هذه الدراسة من إشكاليات عدة تتعلق بعدم وجود دراسات كافية بذوي الإعاقة في دولة الإمارات والدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام في دعم هذه الفئة وتحقيق احتياجاتهم الاتصالية، ومن ثم تسعى الدراسة لتحليل سمات المعالجة الإعلامية لقضايا المعاقين في وسائل الإعلام الإماراتية والدور الذي تقوم به هذه الوسائل في نشر قضايا ومشكلات المعاقين في المجتمع الإماراتي، وتقييم هذا الدور الإعلامي من وجهة نظر النخبة الإماراتية وذوي الاحتياجات الخاصة أنفسهم.

وتشتمل الرسالة على ثمانية فصول، الفصل الأول جاء بعنوان "الهيكل الاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة"، أما الفصل الثاني فكان "الإعلام الإماراتي.. النشأة والتطور"، وجاء الفصل الثالث بعنوان "الخطوات المنهجية للدراسة"، أما الفصل الرابع فكان بعنوان "نتائج المقابلات مع القائم بالاتصال والخبراء"، ويأتي الفصل الخامس بعنوان "نتائج الدراسة التحليلية"، أما الفصل السادس فتمثل في "نتائج الدراسة الميدانية على ذوي الإعاقة"، وجاء الفصل السابع والأخير بعنوان "خاتمة الدراسة وتوصياتها"، ويعقبها الفصل الثامن بعنوان "مراجع وملاحق الدراسة".

الفصل الأول

الهيكل الاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة

ويشتمل على:

- **تمهيد.**
- **النشأة التاريخية لدولة الإمارات العربية المتحدة.**
- **الهيكل السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدولة الإمارات.**
- **الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الإمارات.**

تمهيد:

أدى التحول التاريخي المتسارع لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى الانتقال بها من مرحلة التفتت والتهميش، مرحلة ما قبل الاتحاد، إلى مرحلة تاريخية جديدة من التوحد التاريخي والنهوض السياسي والاقتصادي وهى المرحلة التي تحقق فيها قيام دولة الإمارات العربية المتحدة لما لهذه المرحلة وذلك الاتحاد من تحقيق صياغة جديدة للشخصية الوطنية والقومية لشعب الامارات[١].

ومنذ قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١، شكل النموذج الإماراتي حالة فريدة على الكثير من الأصعدة في المنطقة، فقد حققت الدولة إنجازات غير مسبوقة في مجالات التنمية، وتنويع الاقتصاد، وتطوير الخدمات الحكومية، والعمران. وفي الوقت نفسه رسخت الدولة قيم التمسك بالتراث الثقافي وتطويره والاعتزاز به.

ويعد بناء الإنسان محوراً أساساً في الاستراتيجية للعليا للدولة التي عبّرت عنها رؤية الإمارات ٢٠٢١ بالقول "يساهم كلّ مواطن إماراتي إسهاماً قيّماً في إنماء وطنه، عن طريق بناء معارفه واستثمار مواهبه في الابتكار والريادة".

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة التجربة الاتحادية الوحيدة الناجحة حتى الآن في الوطن العربي الكبير والمنطقة، وترافق هذا النجاح مع تبني استراتيجية واضحة لبناء الإنسان الإماراتي. وتعد الإمارات من البلدان الأسرع نمواً والأكثر حراكاً، إذ ظلت تواكب التطورات العالمية في مختلف التقنيات، لتفعيل الأداء وتسهيل حياة الناس، وأنجزت الكثير في مجال تحسين المناخ الاستثماري الأجنبي، عبر توفير البنى التحتية.

والأهم في تحديد سمات الهيكل الاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة هو قيامه على قيم العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات وتحقيق التكامل والتوافق بين الإمارات المختلفة داخل الاتحاد ليشكل نسيج مجتمعي راقي ومتحضر[٢].

ويتناول هذا الفصل الهيكيل الاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال استعراض النشأة التاريخية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والهيكل السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدولة الإمارات، ثم سبل الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الإمارات.

---

(١) القاسمي، خالد بن مبارك، (٢٠١٣)، ص ٦.

(٢) حسن، حسن عبد الغفار، (٢٠١٣)، ص ٩.

النشأة التاريخية لدولة الإمارات العربية المتحدة:

بيّنت الحفريات في مواقع عديدة من دولة الإمارات العربية المتحدة، والآثار التي تم العثور عليها في تلك المواقع أن حضارة عريقة كانت مزدهرة في المنطقة التي تعرف اليوم بدولة الإمارات العربية المتحدة، وأن تلك الحضارة تعود إلى نحو أربعة آلاف سنة قبل الميلاد، وأنها كانت على اتصال مع الحضارات المجاورة.

حيث تم اكتشاف أوانٍ فخارية ملونة مستوردة من بلاد وادي الرافدين تعود إلى ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد، ما يدل على وجود اتصالات بين هذه المناطق وشعوب جنوب العراق. كما اكتشف الباحثون أدوات حجرية متعددة، ورؤوس سيوف حادة، ورقائق وصفائح معدنية وأنصال. وعثر علماء الآثار على نماذج قلاع في موقع هيلي والبدية وتل أبرق وكلباء تعود إلى الفترة من ٢٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ سنة قبل الميلاد. واكتشفت حديثاً قلعة مربعة الشكل مع أبراج مربعة في أركانها وحائط خارجي رئيس يبلغ طوله ٥٥ متراً، إضافة إلى قالب حجري لصناعة العملة المعدنية داخل القلعة [١].

وتعود أقدم الآثار البشرية في دولة الإمارات لحوالي ٧٠٠٠ سنة قبل الميلاد، في جزيرة دلما المقابلة لساحل الإمارات حيث وجدت آثار أقدم مستوطنة بشرية مستقرّة في منطقة غرب الخليج. وهناك أيضاً عدد من المواقع الأثرية والتراثية في الإمارات التي ترقى للعصر الحجري فما بعده، تتنوع بين آثار قرى بشرية، ومدافن لاسيّما في المنطقة الساحلية للبلاد[٢].

لقد كان الخليج العربي ساحة للصراعات الأوروبية، وتحديدًا البريطانية والفرنسية، ولكن في عام ١٨١٠م تمكنت الحملة البحرية البريطانية بقيادة كرومبي من ضرب جزيرة مورشيوس التي كانت قاعدة انطلاق الهجمات الفرنسية ضد البريطانيين؛ مما مكنهم من أن يصبحوا القوة الوحيدة المهيمنة على المنطقة.

وقد بدأ البريطانيون في هذه الفترة بإجراء المسوحات في الموانئ، وفي مغاصات اللؤلؤ؛ للتعرف على طبيعة المنطقة، الأمر الذي زاد من نشاط القواسم في تتبع السفن البريطانية في المحيط الهندي (١٨١١– ١٨١٨م) حتى أنهم وصلوا إلى مسافة تبعد نحو ٦٠ كم عن بومباي،

---

(١) الموقع الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة، تاريخ الدولة http://www.government.ae

(٢) الكتاب السنوي، (٢٠١٠)، ص ١٢.

الأمر الذي دفع البريطانيين إلى وضع خطط لتدمير قوة القواسم وإضعاف اتحادهم؛ لأنها كانت ترى فيهم مجموعة من القراصنة، فأرسلت حملة بقيادة الجنرال كير إلى رأس الخيمة، فأظهر القواسم صورة رائعة في الشجاعة، غير أن القصف المدفعي لمدة ستة أيام على مواقع القواسم أدى إلى تدمير قواتهم، وحرق سفنهم، وتفتت الاتحاد؛ فكان نتيجة ذلك أن سيطر البريطانيون سيطرة كاملة على الخليج العربي.

بدأ الدخول مع مشايخ سواحل الخليج في معاهدات سلام، كان أشهرها: معاهدة (السلام العامة ١٨٢٠مـ)، فوضعت منذ ذلك الوقت قوة بحرية في رأس الخيمة، ومن ثم قوة في قشم؛ وذلك للإشراف على المعاهدات التي وقعتها، ثم انطلقت الحكومة البريطانية لترتيب أوضاعها السياسية في الخليج؛ فقامت بتعيين الجنرال طومسون الموجود مع قواته العسكرية في قشم بمنصب الوكيل السياسي في الخليج العربي الأدنى، وذلك عام ١٨٢٠مـ ، ويعتبر ذلك نقطة تحول بعد أن كانت إدارة المنطقة بيد شركة الهند الشرقية البريطانية، وكانت مهمة طومسون تطوير العلاقات مع مشيخات الساحل العماني.

في عام ١٨٢٢مـ تحولت الوكالة التجارية في بوشهر إلى مقيّمة مسؤولة عن الوكالات السياسية التي تأسست في بريطانيا، وفي الشارقة عام ١٨٢٣مـ ، وكان ماك لويد أول مقيّم سياسي بريطاني عام 1822مـ ؛ حيث عمل على تنفيذ تعليمات الحكومة البريطانية في الحفاظ على أمن الخليج العربي، وإخماد أية مقاومة عربية، وأن يعمل على حماية التجارة البريطانية، وأن يتعامل بكافة أساليب الحزم والود مع شيوخ الخليج. كما جعلوا إدارة الوكيل السياسي للساحل المهادن ١٨٢٣ في الشارقة؛ لأنها كانت تعتبر أكثر مناطق الساحل خطورة، وعين له وكلاء محليين؛ مما جعله الملك غير المتوج على المنطقة .

وشجعت هذه السيطرة البريطانيين على عقد الهدنة البحرية عام ١٨٤٧مـ مع مشايخ الساحل العماني، وهدنة عام ١٨٥٣مـ سميت باتفاق "السلام الدائم" الذي اعتبرته انتصاراً لسياستها، وثبتت به قواعدها، وبالتالي التدخل في شؤون المشيخات الداخلية، وإضعاف المشيخات العربية، وضياع الجزر العربية من أيدي العرب[١].

([١]) الفارس، محمد فارس، (٢٠٠٠)، ص ٢٠.